المبحث الرابع: الممارسة العملية لعقود المشاركات الزراعية فى السودان

تمهيد: للزراعة أهميتها القصوى فى جمهورية السودان الديموقراطية إلى جانب الثروة الحيوانية، ولذا أنشئ البنك الزراعى السودانى فى عام ١٩٥٩ برأسمال ٧ ملايين جنيه سودانى وهو حكومى كله. ذلك بالإضافة إلى قيام بعض الشركات الزراعية بالإقراض إلى جانب هيئة الإصلاح الزراعى وبعض المصادر النظامية.

وللبنك الزراعى السودانى ١٣ مكتباً فرعياً منها ٥ مكاتب لها توكيلات والغرض من ذلك إمكان توصيل الخدمة الائتمانية للزراع فى سرعة كافية، ويلجأ البنك إلى تطبيق نظام اللامركزية نظراً لمساحة السودان الشاسعة التى تبلغ ٢,٥ مليون كيلو متر مربع، وتناثر الأراضى الزراعية التى تبلغ نسبتها إلى نسبة المساحة الكلية نحو ٣٣٪ فقط[١]، ويخول البنك لمديرى المكاتب الفرعية حق اعتماد القروض لغاية ١٠٠٠ جنيه سودانى، أما القروض التى تزيد قيمتها عن هذا الحد فترتفع إلى مركز البنك الرئيسى لاعتمادها.

وتحصل المصادر النظامية السابق الإشارة إليها على قروض من البنك الزراعى السودانى أيضاً، ويلاحظ أن القروض التى صرفتها هذه الهيئات تزيد كثيراً على القروض التى يصرفها البنك الزراعى مباشرة، فبينما بلغ مجموع قروض البنك فى عام ١٩٧٢/٧١ نحو ٣ ملايين جنيه سودانى، صرف مجلس الجزيرة نحو ١٠ ملايين جنيه، وهيئة الإصلاح الزراعى ١٥ مليون جنيه فى السنة نفسها[٢]، وهذا يدل على أن هذه الهيئات أكثر اتصالاً بالزراع من البنك.

---

(١) التقرير القطرى المقدم إلى الحلقة الدراسية عن الائتمان الزراعى فى دول الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط -روما، ٢٩ يناير- ٩فبراير ١٩٧٣.

(٢) المصدر السابق.

١/٣ سياسة الإقراض والضمانات:

للبنك الزراعى السودانى أن يقرض كافة الزراع، لكن لوائحه تعطى الأولية فى التعامل لصغار الزراع ومتوسطيهم والجمعيات التعاونية، وإن كان الرأى يتجه الآن إلى إنشاء بنك خاص للتعاون.

ويقدم البنك قروضاً عينية من التقاوى والأسمدة والمبيدات ويساعد المنتجين فى التخزين وإمدادهم بالمعلومات التى تتيح لهم التعرف على أحوال السوق وتسويق محصولاتهم بما يضمن لهم دخلاً معقولاً.

ويجب على المقترض أن يقدم للبنك ملكية منقولة كضمان للقروض قصيرة الأجل وذلك علاوة على ضمان المحصول، أما بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل فلا بد من ضمان عقارى مثل الأراضى والمبانى، أو مستندات الملكية والأسهم والأراضى التى تقدم كضمان يجب أن تكون مملوكة أو مستأجرة لمدة كافية من الوقت تزيد عن أجل القرض، ويمكن قبول الأراضى غير المسجلة بشرط إثبات أن حق الملكية غير متنازع فيه ويلاحظ أن قيمة الضمان يجب أن يزيد عن قيمة القرض بنسبة لاتقل عن ٣٠٪.

وتسدد القروض الموسمية قصيرة الأجل فى قسط واحد يوافق ميعاد الحصاد، ويكون السداد إما نقداً أو بإيداع المحصول لدى البنك، أما القروض متوسطة الأجل فتسدد على أقساط يتفق على مقدارها وميعادها فى عقد القرض.

٢/٣ - مشاكل الائتمان:

يلاقى الائتمان النظامى فى السودان صعوبات يمكن تلخيصها فيما يلى:

١- عدم استقرار الحيازة لأن معظم الزراع ليست لديهم وثائق رسمية تثبت

ملكيتهم للأرض.

٢- الأحوال المالية لصغار الزراع لاتساعدهم على تقديم الضمانات المطلوبة كما أن مقدرتهم على الإدارة وتحمل المسئولية والمخاطر ضعيفة.

٣- نقص وسائل النقل يعوق امتداد خدمات الائتمان إلى المناطق البعيدة التى يحتاج أهلها القروض أشد الاحتياج.

٤- لا تصرف القروض إلا للزراع الذين يزرعون الأراضى المروية حيث أنه لايمكن الاعتماد على الرى بالأمطار لأنها غير مؤكدة.

٥- لازالت أغلبية الزراع لم تتكون لديها العادات المصرفية مما يجعلها تنصرف عن الاستفادة من التيسيرات الائتمانية التى يقدمها البنك الزراعى.

ويعمل البنك الزراعى على تلافى هذه العيوب ومحاولة ربط الإقراض بالتسويق والتجهيز فى كافة المحاصيل 'على نمط ما هو قائم الآن بالنسبة للقطن والطباق.

ويعتمد اقتصاد السودان إلى حد كبير على الزراعة التى تستأثر بحوالى ٣٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى، والتى يعمل فيها حوالى ٨٠٪ من السكان (٢٢ مليون نسمة فى عام ١٩٨٣م) الذين يبلغ معدل نموهم السنوى ٢,٥٪، ويتوزعون بنسبة ٦٩٪، ٢٠٪، ١١٪ بين السكان الريفيين، والحضر، والبدو على التوالى.

ولا تزال الصادرات الزراعية تشهد تدهوراً مطرداً، أما الواردات فهى تتزايد دوما، والعجز التجارى والتضخم فى طريقهما إلى الارتفاع.

والسودان بلدة مترامية الأطراف، إذ تبلغ مساحته الإجمالية ٢,٥ مليون كم٢ منها ٨,٠ مليون كم٢، (٣٢) تصلح للزراعة، وتبلغ فترة الإنتاج بالنسبة لحوالى ٤٠٪ من الأرض الزراعية المتاحة ما يقارب ٩٠ يوما، إلا أن الرى يجعل الزراعة ممكنة فى المناطق الأخرى.

وتتركز الإمكانات الزراعية فى المناطق القابلة للرى فى الوسط الشمالى، وفى السهول الطينية الوسطى، وفي مناطق الأمطار المرتفعة فى المنطقة الجنوبية الواقعة تحت خط العرض ١٠ درجات.

وتنقسم منطقة المحاصيل إلى قطاعات فرعية، وهى المناطق المروية، والقطاع المروى آلياً بالمطر، وقطاع آخر يروى بالمطر بوسائل تقليدية، ولقد بلغت مساحة المنطقة المزروعة للفترة ١٩٨٥/١٩٨٦م ما مجموعه ٢١ مليون فدان. وتستأثر الحبوب بحوالى ٦٨٪ من إجمالى مناطق المحاصيل، وارتفعت هذه النسبة إلى ٨١٪ في الفترة ١٩٨٥/ ١٩٨٦م. ويعتبر الصمغ الأكثر انتشارا، ويليه الدخن، ثم القمح. ويقع مالايزيد عن ١٠٪ من منطقة الحبوب في القطاع الفرعى الذى يسقى بمياه الرى، وخلال الفترة ١٩٧٠/١٩٨٦م ارتفع الإنتاج بمتوسط مقداره ٢٪ فى السنة. وإن كان هناك تفاوت كبير فى الإنتاج. وكانت الزيادة الرئيسية فى إنتاج السرغوم.

الاتجاهات الرئيسية للسياسة العامة:

- توسيع قاعدة الإنتاج لبعض الاحتياجات الأساسية.
- استهدف الفئة الأكثر فقراً التى تبلغ نسبتها ٢٠٪.
- زيادة معدل الصادرات.
- التأكيد على القطاع الزراعى التقليدى المعتمد على المطر.

ويتضمن السمات البارزة لقطاع الإنتاج ما يلى:

- التفاوت الكبير لظروف البيئة، وحجم المزارع، وكثافة وسائل الإنتاج، والعمالة.
- زيادة الإنتاج مع عدم الاستقرار.
- التوسع فى الزراعة الآلية على حساب الزراعة الرعوية البدائية.
- التأكيد من جديد على قطاع الزراعة.
- الأثر الناتج عن تدخل البنك الزراعى السودانى على أسعار الصمغ.

قضايا التسويق:

- يعمل نظام التسويق ضمن تقلبات كبيرة فى الإنتاج، ومشاكل النقل الرئيسية، وعدم توفر المعلومات الكافية.
- تأتى التدفقات الرئيسية للأغذية من المناطق ذات الفائض إلى المناطق الأخرى. وفي السنوات التى تنشد محصولا جيدا يتم تصدير كميات محددة من السرغوم.
- يستورد السودان ٥٠٠,٠٠٠ طن من القمح سنويا تباع أساساً فى مناطق المدن بسعر تحدده الحكومة.
- يكون تدخل الحكومة فى تجارة الحبوب محدودا عادة فيما يتجاوز

الواردات المنتظمة.

- يتم أحيانا استخدام البنك الزراعى السودانى كوسيلة لشراء فائض السرغوم المسوق.
- شرعت الحكومات الإقليمية فى إنشاء مخزونات احتياطية للطوارئ.
- تعتبر البيانات القومية الخاصة بالتخزين محدودة. ويستخدم البنك الزراعى السودانى المطمورات المحلية للتخزين، ويستخدم المخازن أيضا. ويبلغ إجمالى طاقة التخزين للبنك الزراعى السودانى ٣٠٤٣٠٠ طن موزعة على عدة مدن.

تتضمن المجالات الرئيسية لسياسة الحبوب مايلى:

- الاستثمار فى التخزين والنقل.
- دعم أسعار القمح للمستهلكين.
- دعم الأسعار لمنتجى السرغوم من قبل البنك الزراعى السودانى.
- تكوين «مخزونات سلعية» والتصدير فى سنوات الفائض.
- التدخل المباشر فى تسويق الحبوب.

سياسة الاستهلاك: اقتصرت سياسة الاستهلاك فيما يتصل بالحبوب على دعم القمح. وتبين بيانات الاستهلاك أن الانعدام المزمن للأمن الغذائى موزع على نطاق واسع بين السكان. وبالرغم من ذلك ومع غياب الأمن الغطائى المؤقت فى بعض المجموعات السكانية فإن السودان يعتبر مكتفيا ذاتيا فى السنوات العادية، ولكن مع وجود عجز فى القمح. غير أن الاستهلاك آخذ فى الازدياد أسرع من ازدياد الإنتاج. وتستهدف سياسة الحكومة تحقيق الاكتفاء فى السرغوم على الأقل على الصعيد القومى، ومعالجة مشاكل الانعدام المؤقت للأمن الغذائى بتوزيع الإعانات. ومشاكل انعدام الأمن

الغذائى هى أساس مشاكل التوزيع والاستهلاك.

وإجراءات التدخل الرئيسية يمكن أن تشمل الآتى:

١- تأمين الغذاء من خلال الإنتاج والواردات.

٢- تخفيض أسعار بعض الأغذية بالنسبة للمستهلكين دون تغييرها بالنسبة للمنتجين، وذلك بتقديم الغذاء مقابل العمل.

٣/٣ القضايا المنبثقة عن دراسة أجريت فى السودان فى عام ١٩٨٨م حول الأمن الغذائى:(١)

١- تحسين قاعدة المعلومات فى الزراعة (نظم الزراعة، مدة استعمال الأرض، عدم امتلاك الأرض، العمالة المهاجرة).

٢- تشكيل المناطق المعتمدة على المطر فى الزراعة الآلية.

٣- دعم الإحصاء الزراعى.

٤- التحليل الإقليمى للإنتاج، والتفاوت فيه.

٥- تحسين البيانات الخاصة بالفائض الزراعى المطروح للتسويق.

٦- تحديد كفاءة التخزين فى المزارع «والمطمورات» كبيرة الحجم.

٧- إجراء تحليلات حساسية لتقديرات الإمدادات.

٨- إعداد بيان مفصل عن مؤسسات الأمن الغذائى.

٩- تقييم تدخل البنك الزراعى السودانى فى سوق السرغوم.

١٠- تحديد كيفية الحد من عدم استقرار الإنتاج.

١١- تثبيت فاعلية الزراعة الآلية المروية بماء المطر (وفقاً للمنطقة، حجم الزراعة).

١٢- تحديد أثر برامج التنمية فى قطاع الزراعة التقليدية المروية بماء المطر على هجرة الأيدى العاملة.

١٣- تحسين المعلومات عن التبادل التجارى ما بين المناطق.

١٤- تحسين المعلومات عن التخزين على مستوى الأفراد.

١٥- إعداد خطة عامة للتخزين.

(١) بحوث بنك التضامن السودانى ١٩٨٨.

١٦- إجراء تحليل دقيق لسياسة مخزونات الطوارئ.

١٧- التحرى عن إمكانية قيام الحكومة ببناء وتأجير المخازن.

١٨- تحديد الذين يعانون من سوء التغذية، وأسبابها.

١٩- إعداد تحليل بيانى للسكان على أساس المناطق والمقاطعات.

٢٠- إعداد تحليل مجزأ لتدفق الغذاء على مستوى المنطقة.

٢١- مقارنة بيانات الاستهلاك مع الدراسات الاستقصائية عن الميزانية الأسرية.

٢٢- تحديد فاعلية التكلفة لإجراءات التدخلات البديلة فى أسعار الغذاء والتغذية.

٢٣- تقييم المبادلات بين سياسات الإنتاج، والاستهلاك.

٢٤- تقييم المسائل التى لم تظهر فى خطط الأمن.

٢٥- إجراء دراسة حول الإعانات المزمعة التى ستحل محل إعانة القمح.

٢٦- تحديد استجابة العرض (الإمداد) فى قطاع الزراعة الآلية المروية بالمطر.

٢٧- تحديد أسعار السرغوم وربطها بمستوى الأسعار الأخرى.

٢٨- مقارنة فاعلية التكاليف لدعم مرافق النقل بهدف تسهيل التجارة بين الشرق والغرب بإجراءات التدخل البديلة.

٢٩- دراسة السبل الأخرى لتثبيت الاستهلاك بخلاف مخزونات الطوارئ.

٣٠- إجراء دراسة إنثربولوجية للأسواق.

٣١- دعم وحدة الاستعدادات للكوارث بوكالة الإغاثة، وإعادة التعمير.

٣٢- إنشاء وحدة مركزية (مركز تنسيق) لوضع خطط الأمن الغذائى.

صور الممارسة العملية للمزارعة فى السودان: إن كلمة مزارعة غير مستعملة للدلالة على العلاقة التعاقدية فى حالة الشركة فى الزراعة فى السودان. وتستخدم بدلا منها ألفاظ مثل الثيبة، التزرعة، الدفننة.

صور المزارعة فى السودان: تتم عملية المزارعة فى السودان باختلاف المناطق، والأشخاص، والمزروعات سواء فى الشمال، أو الوسط، أو الشرق، أو الغرب، وتنحصر تلك الصور فى الآتى:

١- أن يقدم صاحب الأرض أرضه، ومدخلات الإنتاج من بذور، وتقاوى وسماد، وحرث، وماء، ويقدم الزارع جهده وعلمه فقط فى مرحلة الحصاد.

٢- أن يقدم صاحب الأرض أرضه فقط، أو الأرض والماء، ويقدم المزارع جهده، وعمله، ومدخلات الإنتاج كلها.

٣- أن يقدم صاحب الأرض أرضه، ويقدم المزارع جهده وعلمه، وتكون كل من مدخلات الإنتاج، والعوامل الأخرى مشتركة بينهما سواء كانت ملكاً لهم، أو مستأجرة، وسواء اشتركا فيها بالتساوى، أو بالتفاوت فى شئ منها، أو فى أكثر من شئ، وسواء اشتركا فيها بأن يخرج كل منهما بعض المدخلات، ويخرج الآخر المدخلات الأخرى.

٤- أن تكون المزارعة من ثلاثة أشخاص، أحدهم صاحب الأرض، والثانى المزارع، والثالث صاحب الوابور الذى يساهم بالماء والسقى، ثم تكون مدخلات الإنتاج من أحدهم، أو مشتركة بين اثنين، أو بين الثلاثة حسب طريقة الاشتراك فى المدخلات السابق ذكرها فى الصورة الثالثة من صور المزارعة، لكن فى الغالب لايساهم صاحب الوابور فى المدخلات.

٥- أن تكون الأرض، إلى من يعمل فيها، والماء من شخص آخر (صاحب

طلمبة الماء)، وتكون مدخلات الإنتاج من أحدهما، أو مشتركة بينهما حسب طريقة الاشتراك فى المدخلات السابق ذكرها فى الصورة الثالثة للمزارعة، لكن فى الغالب لايساهم صاحب الوابور فى المدخلات.

٦- أن يشترك المزارع العامل من جهة، وصاحب وابور المياه من جهة أخرى فى مزارعة، وتكون الأرض مستأجرة بأجرة معلومة غير مربوطة بوجود الخارج وعدمه، وغير مرتبطة بعملية المزارعة ثم يشتركان فى المدخلات حسب الطريقة الموضوعة فى الصورة الثالثة للمزارعة، أو ينفرد بإخراجها أحدهما[١].

وصور المزارعة هذه تجوز على رأى الحنابلة، وهو ما رجحناه فيما مضى.

هذا ويلاحظ أن الأرض بالنسبة لنوع السقى تنقسم إلى:

- أرض مطرية - أرض مروية.

- والمزارعة الغالبة فى الأرض المطرية أن يقدم صاحب الأرض أرضه، وكل ما عداها من مدخلات الإنتاج والعمل، وعلى المزارع العمل، وفى العادة الخارج بنسبة ١:١٠ (كواروب كليتين) وتسمى العشور.

- أما فى الأرض المروية فالبذور، والحراثة والماء (مقابل سداد الضريبة)، يقدمها صاحب الأرض بجانب أرضه، وعلى العامل القيام بالأعمال الزراعية الأخرى من نظافة وإشراف وحصاد، فى هذه الحالة يقسم الخارج مناصفة بين العاقدين فى العادة[٢]. وهناك حالات أخرى للممارسة العملية لعقد المزارعة فى السودان نذكر منها هذه الحالة.

---

(١) المزارعة وأحكامها الفقهية، بنك التضامن الإسلامى، ١٩٨٨، إدارة الفتوى والبحوث.

(٢) المزارعة فى الفقه الإسلامى، بنك التضامن الإسلامى، إدارة الفتوى والبحوث ١٩٨٨.

فى حالة مشاركة الحكومة فى المزارعة (القطن) تقوم الحكومة بحرث الأرض، وتقديم البذور، والسماد، والمبيدات، والماء بالقيمة المقدرة، وتخصم التكلفة من الحساب المشترك، فيتفق صاحب الأرض مع مزارع يقوم بالأعمال الزراعية، وكل المتطلبات المعتادة على أنه بعد لقيط القطن، وحساب ثمن الكمية المنتجة من القطن تخصم الحكومة التكاليف سابقاً، وتتقاضى رسوماً أخرى إدارية، ورسوم خدمات، وجزءاً من حصيلة البيع يورد إلى الخزينة العامة للدولة، ثم الباقى مناصفة بين صاحب الأرض، والمزارع.

وفى حالة زيادة التكاليف بالنسبة لصاحب الأرض، فإن الباقى يعتبر ديناً عليه يسدد للحكومة على فترات.

من هذا نخرج أن خبراء الاقتصاد الزراعى فى السودان يقومون بتقسيم علاقات الإنتاج الزراعى إلى قسمين:

١- علاقات الإنتاج غير الرسمية يقصد بها المعاملات التى تتم فى الزراعة، والمزارعة بين الأهالى، وهذه يحكمها العرف، والتقاليد.

٢- علاقات الإنتاج الرسمية، ويقصد بها المعاملات، وعلاقات الإنتاج التى تتبناها الحكومة بصورة كاملة، أو جزئية، وهذه تحكمها لوائح تحدد مراحل، وأنواع العلاقات، ويستخدم لها الحساب الفردى فى القطاعين المروى، والمطرى، وتتميز علاقات الإنتاج الرسمى بالآتى:

١- يتحمل المزارع كل تكاليف الإنتاج مقابل أن يكون كل الإنتاج، والمحصول ملكا له.

٢- توفر الدولة الأرض، والمال، ومدخلات الإنتاج من بذور، وتقاوى، وأسمدة، ومبيدات بالقيمة لتخصم من الحساب.

٣- يسلم محصول القطن للدولة لتسويقه، وتسدد مقابله للمزارع بعد الخصومات المحددة فى اللوائح.

٤- يلزم المزارع تسويق غير القطن، والقمح أحياناً.

٥- يلزم المزارع بدورة تحددها الدولة حسب السياسات، والخطط، وتنفذ حسب البرامج المعدة لذلك مثلا ذرة- فول- قطن- بور.

٦- تسعى الدولة لتوفير البنية الأساسية لضمان نجاح المشروع المعين، مثل مشاريع الزراعة الآلية بتمهيد الطرق، وتسهيل سبل المواصلات، والاتصالات، وتوفير الأمن، والخدمات الأخرى من صحية، وثقافية، واجتماعية.

ونحب أن نوضح أن تلك الصور، وعلاقات الإنتاج الرسمية التى لا تخدم فيها الدولة مع المزارع، لا تعتبر مزارعة، لكنها يمكن بتطبيق شروط المزارعة عليها أن تتحول إلى مزارعة.

٤/٣ تجربة البنك الإسلامى السودانى فى المزارعة: (١)

السودان بلد له إمكانات زراعية ضخمة، وفى سنة ١٩٧٥ عقد مؤتمر الفاو فى روما، وبما أن دولة السودان إحدى ثلاث دول لها امكانات زراعية ضخمة فى العالم. فقد كان الفلاح السودانى محل الاستغلال من التجار الذين يشترون المحصول رخيصا مقدما، أو يقدمون له قرضا بربا مرتفع، مستغلين حاجة الفلاح للتمويل، وقد فشلت محاولات بنك السودان الزراعى الحكومى فى تمويل صغار الفلاحين، والجمعيات التعاونية لاستخدامه أسلوب القرض بفائدة.

---

(١) التجارب العلمية للمزارعة بالسودان إدارة البحوث (البنك الإسلامى السودانى).

وفى سنة ١٩٨٦ قام البنك الإسلامى السودانى بالعمل على خمس جبهات. ودخل هذا الحقل بأصول ثابتة (جرارات، طلبمات... إلخ) تكلفت أكثر من مليون جنيه، وخصص ٢ مليون جنيه لنفقات التشغيل على أساس المشاركة مع صغار الفلاحين، الذين بلغوا ٨٣٩ فلاحاً يزرعون ٢٩٠٠ فدان أراضى بالرى، و١٠٠٠ فدان بالمطر، تنتج محاصيل البطاطا، والبصل والذرة، والفاكهة والخضراوات. وترك للفلاحين الحرية فى اختيار نوع، وحجم المدخلات المطلوبة، وخيروا بين عقود مختلفة كالمزارعة، والمساقاة، والتأجير.

وكان أكثر الطلب على الآلات لإصلاح الأرض، أو حرثها، أو ريها، أو تقديم البذور المتطورة، والأسمدة، والمساهمة بتقديم رأس المال العامل، أو المساهمة بتقديم خدمة التخزين.

وقد غطت تجربة المشاركة صغار الفلاحين، والحرفيين، والأسر الفقيرة، لمساعدتهم فى إنتاج البيض، والدواجن بتقديم الأقفاص للأمهات، ومدهم بالعلف، والعناية البيطرية بسعر التكلفة.

ولم يكن الفلاحون مجبرين على أخذ مساهمات لايرضونها، وإنما يحددون المدخلات التى يحتاجونها، وقد قسم البنك الإسلامى السودانى حزمة مشاركاته فى عدد من الأدوات المالية، من حزم صغيرة، يمكن أن يجمع بينها من يريد، وهذه الأدوات هى:

١- المزارعة فى الزراعة.

٢- المساقاة فى الرى.

٣- تأجير الآلات.

٤- خدمات زراعية.

٥- خدمات تسويقية.

وكان أكثر الطلب على حزمة المزارعة، حيث كان البنك يمد الفلاحين بالآلات، لإصلاح الأراضى، وتهيئتها، ويمدهم بالبذور، والأسمدة، وكان صغار الفلاحين يقدمون الأراضى، والعمل. وكان كل عامل فى المشاركة يحدد نسبة فى الربح ابتداءً، قبل توقيع العقد. والعادة أن يقسم من ١٠-٣٠ للفلاح نظير الإدارة، والباقى يقسم بين البنك، والفلاح على أساس المساهمة فى تكلفة الإنتاج الحقيقية.